الأمم المتحدة S/2011/498

مجلس الأمن

Distr.: General
8 August 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام بشأن تقييم حالة المفاوضات في قبرص

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير تقييما مستكملا لحالة المفاوضات الجارية في قبرص منذ تقريري الأخير المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠١١ (S/2011/112).

٢ – وهذا هو تقريري الثالث بشأن التقييم الذي أقدمه إلى مجلس الأمن منذ أن التقيت بزعيمي الطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، حين التزما بالرفع من وتيرة المفاوضات وتركيز جهودهما على تحديد المسائل الأساسية وتقريب وجهات النظر بشأنها. ويأتي هذا التقرير أيضا بعد اجتماعي الأخير مع الزعيمين في جنيف في ٧ تموز/يوليه.

٣ – ومما يحملني على القلق أن المحادثات بدأت تنحرف عن المسار المنشود وأنه لم يحرز تقدم يذكر. ففي نيسان/أبريل، تقرر تأجيل اجتماعنا للمتابعة إلى حين إحراز المزيد من التقدم. وكررت الإعراب، في الاجتماع المعقود في ٧ تموز/يوليه في جنيف، عن قلقي إزاء بطء التقدم المحرز وناقشت مع الزعيمين طرق معالجة الوضع. ووافق الزعيمان على تكثيف وتيرة المفاوضات، وتحسين منهجية المحادثات، والضغط من أجل إتمام المحادثات في أقرب وقت ممكن. ووافقا أيضا على الالتقاء بي مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك وهو الوقت الذي أتوقع أن يكون بمقدورهما الإفادة عن تقارب في وجهات النظر حول جميع المسائل الأساسية.

٤ – وقد استغرقت هذه المحادثات من الوقت أكثر مما كنا نأمل. فقد مرت ثلاث سنوات تقريبا منذ بداية المفاوضات الشاملة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين، التقى الزعيمان أكثر من ١٠٠ مرة ومع ذلك لا يزال عدد كبير من المسائل الأساسية دون حل. وبعد لقائي بالزعيمين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أولى الجانبان في الأول اهتماما مركزا

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومثمرا للمسائل الأساسية وهو ما أدى إلى تقريب وجهات النظر بخصوص موضوعي الاقتصاد والاتحاد الأوروبي. وقدم الجانبان مقترحات لتقريب وجهات النظر في مناسبات مختلفة بخصوص عدد من القضايا المطروحة على طاولة المفاوضات. كما رفعا أيضا من عدد اجتماعاتهما في الأشهر الأخيرة، لكن من المؤسف أن النتائج المتحققة ظلت محدودة . ولا يزال التقدم المحرز بطيئا جدا. ومن غير المحتمل أن يتم التوصل إلى اتفاق خلال مدة غير قصيرة إذا استمرت وتيرة المحادثات الحالية. ومن الواضح أن طرفي هذه المفاوضات يعرفان جميع العناصر اللازمة لإنشاء اتحاد فيدرالي في قبرص يضم منطقتين ومجتمعين، لكنهما لم يتمكنا حتى الآن من الوصول إلى حل شامل، كما لم يتأن لهما ذلك طوال عقود من الزمن.

٥ - ومن الواضح أننا وصلنا إلى لحظة حاسمة في المحادثات، حيث يجب أن تبذل جميع الجهود من أجل الحفاظ على استمرارية العملية وقدرتها على الإفضاء إلى حل يعود بالفائدة على الطرفين وإني أتوقع أن يتوصل الزعيمان إلى الحل في أقرب وقت ممكن.

ثانيا - معلومات أساسية

٦ - يأتي هذا التقرير بشأن التقييم بعد اجتماعي الرابع مع الزعيمين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي. فعندما زرت الجزيرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أصدر الزعيم القبرصي اليوناني السيد ديمتريس كريستوفياس والزعيم القبرصي التركي آنذاك محمد علي طلعت بيانا مشتركا يعربان فيه عن ثقتهما في إمكانية التوصل إلى حل في أقصر وقت ممكن. وبعد وقوع تغيير في قيادة الجانب القبرصي التركي وحدوث فجوة في المفاوضات استغرقت عدة أسابيع، كان بإمكاني أن أعلن في أيار/مايو ٢٠١٠ أن المحادثات ستتواصل على الأساس نفسه وانطلاقا من النقطة التي توقفت عندها. وأدلى السيد كريستوفياس والزعيم القبرصي التركي الجديد السيد درويش إيروغلو أيضا بتصريحات في تلك الظرفية أقرا فيها بأن الوقت ليس مناسبا للتوصل إلى تسوية والتزما بعملية التفاوض بشأن تسوية تعود بالفائدة على الطرفين. وبعد مرور ستة أشهر على ذلك، التقيت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بالزعيمين في نيويورك وطلبت إليهما تركيز جهودهما على المسائل الأساسية. وعقد اجتماعنا التالي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في جنيف، حيث ركزنا مرة أخرى على هدف التوصل إلى تقريب وجهات النظر حول المسائل الأساسية، ووافق الزعيمان عل تكثيف المفاوضات. وبعد اجتماع كانون الثاني/يناير، أشرت إلى أنني سأدعو لعقد اجتماع آخر قريبا من أجل استعراض التطورات. وفي نيسان/أبريل، تحدثت مع الزعيمين وأخبرتهما بضرورة إحراز المزيد من التقدم قبل أن نلتقي من جديد. وأكدت على ضرورة تسريع

العملية. ودعوت الزعيمين في أيار/مايو للالتقاء بي في جنيف في تموز/يوليه من أجل تحديد الصعوبات التي تحول دون التوصل إلى اتفاق شامل ومناقشة الاستراتيجيات اللازمة للإسراع في وتيرة المفاوضات.

٧ - ولما التقيت بالسيد كريستوفياس والسيد إيروغلو في جنيف في ٧ تموز/يوليه، كررت الإعراب لهما عن اعتقادي المتواصل بأن الوصول إلى اتفاق سيكون ممكنا إذا توفرت الإرادة السياسية الكافية. وأشرت إلى أن المسؤولين الذين سبقوهما وسبقوني أمضوا عدة عقود من الزمن في استكشاف طرق توحيد الجزيرة، وأن كلا الطرفين يعرفان الجوانب التي يتعين تقديم تنازلات فيها.

٨ - وقلت مرارا للزعيمين، كما فعلت في تقريري الأخير، إن الأمم المتحدة تتوقع من الجانبين أن يضطلعا بالمسؤولية الرئيسية من أجل دفع العملية إلى الأمام. وتحظى العملية التي يقودها القبارصة ويملكون زمام أمرها بدعم الأمم المتحدة الكامل، لكن الزعيمين هما اللذان يجب أن يتخذا الإجراءات الضرورية من أجل تسوية الخلافات بين الطائفتين.

٩ - ودعما مني للعملية، استعملت الفترة المنصرمة منذ تقريري الأخير من أجل الحفاظ على حل مسألة قبرص كواحدة من الأولويات في بنود جدول أعمال الأمم المتحدة، وكذلك جدول أعمال الزعماء الإقليميين والدوليين الرئيسيين. وقد أصبح هذا الأمر مهما على نحو خاص لأن عددا من القضايا الملحة الأخرى في المنطقة اكتسبت أهمية أكبر. وواصلت مناقشة مسألة قبرص مع شتى رؤساء الدول وكبار المسؤولين، بمن فيهم رئيس تركيا، عبد الله غلّ؛ ورئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ديفيد كاميرون، ونائب رئيس الوزراء نيك كليغ؛ وكذلك رئيس المفوضية الأوروبية خوسي مانويل باروسو. وواصل مستشاري الخاص الاتصال بالمسؤولين الكبار الذين يضطلعون بدور مركزي في العملية، لا سيما أولئك الذين ينتمون إلى البلدان الضامنة الثلاثة، وهي تركيا والمملكة المتحدة واليونان.

ثالثا - حالة العملية

١٠ - خلال الأشهر الخمسة التي تلت صدور تقريري الأخير، تباطأت وتيرة التقدم المحرز في المحادثات، بالرغم من انتظام الاجتماعات بين الزعيمين وممثليهما. إذ اجتمع الزعيمان ١٧ مرة والتقى ممثلوهما ٢٨ مرة خلال هذه الفترة. ويواصل الطرفان بذل الجهود من أجل تقديم مقترحات تقرب بين وجهات النظر، لكن النهج المتبع للتوصل إلى حل وسط لم يكن

مثمرا دائما و لم يفض إلى تحقيق نتائج. وصُرف وقت طويل في شرح المواقف عوض التحرك نحو تحقيق تقارب في وجهات النظر.

١١ - وفي أواخر آذار/مارس، بدأ الطرفان مناقشة الجوانب الأمنية الداخلية. وركزت المناقشات على ترتيبات حفظ الأمن العام وإنفاذ القانون في قبرص الموحدة على الصعيد الاتحادي وكذلك على صعيد الوحدات الاتحادية وصعيد الدولتين المكونتين للاتحاد. واقترب الطرفان من اتفاق حول تفاصيل هذه المسألة، بالرغم من أن جوانب معلقة مهمة عديدة لا تزال بحاجة إلى حل.

١٢ - وفي ما يتعلق بالملكية، يسعدني أن يكون الطرفان معا قد استفادا من الخبراء الفنيين الدوليين الذين عرضت خدماتهم عليهما لما التقيت بالزعيمين في كانون الثاني/يناير في جنيف. ومكن هذا الأمر كل جانب من استكشاف مجموعة من المسائل التقنية وتحسين صياغة المقترحات في هذا المجال. لكن، تأخرت كثيرا العودة إلى المفاوضات الرسمية بشأن الملكية. ويبقى هناك خلاف أساسي حول مسألة شروط الإعادة وطريقة التبادل. وينبغي كذلك الشروع في مفاوضات حول مسالة الإقليم إذ تبقى واحدا من المواضيع الأقل بحثا حتى الآن. ويمكن القيام بذلك دون المساس بكون الطرفين اتفقا على وجوب إرجاء مناقشة مسألة الخرائط والأشكال البيانية المتعلقة بهذا الموضوع حتى المرحلة الأخيرة من العملية قبل عقد اجتماع متعدد الأطراف.

١٣ - ومنذ تقريري الأخير، تركزت المناقشات حول الحوكمة على القدرة على إبرام معاهدات دولية والإجراءات اللازمة لذلك، والإجراءات المتبعة في اتخاذ قرارات الشؤون الخارجية على الصعيد الاتحادي، وأدت إلى تقارب في الآراء حول مبدأ التمثيل في الخارج. ومن المهم أن الطرفين توصلا إلى اتفاق بشأن معاهدات دولية ملزمة بالنسبة لقبرص الموحدة. ونتيجة لذلك، استأنفت اللجنة الفرعية المعنية بالمعاهدات الدولية عملها واجتمعت مرتين.

١٤ - والاتفاقات المهمة التي تم التوصل إليها بشأن الاقتصاد قبل صدور تقريري الأخير تبقى سارية. وفي هذه الفترة لم تجر مناقشات أخرى في ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي. والخلاف الأساسي المتبقي يتعلق بكيفية إدراج اتفاق التسوية في قانون الاتحاد الأوروبي من أجل كفالة يقينه القانوني. و لم تناقش مسألة المواطنة موضوعياً منذ لقائي مع القادة في كانون الثاني/يناير. وقد أتمت خبرة الأمم المتحدة استجابة لنداء الجانب القبرصي اليوناني من أجل إجراء تعداد للسكان. ولكن عملية التعداد ليست إلا واحدة من المسائل ذات الصلة. وبينما يجري تنفيذ عملية التعداد، يجب على الجانبين حل القضية الجوهرية وهي مسألة أي السكان ينبغي اعتبارهم مواطنين في قبرص الموحدة.

١٥ - وواصلت اللجان التقنية التي أنشئت في عام ٢٠٠٨، اجتماعاتها بشأن تنفيذ تدابير بناء الثقة التي تهدف إلى تحسين الحياة اليومية للقبارصة. وقد استأنفت العمل الآن ثلاث من اللجان التقنية السبع التي لم تزاول مهامها منذ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

١٦ - ووفقاً لاستطلاعات الرأي الأخيرة، فالرغبة في إيجاد حل عند الطائفتين لم تضعف، رغم فقدان الثقة في احتمال توحيد قبرص. وتعمل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في قبرص في تعاون وثيق مع الشركاء المحليين من أجل دعم عملية السلام. وبالتعاون مبادرة ''قبرص ٢٠١٥'' ومشروع ''شارِك'' (ENGAGE) اللذين يشملان مجموعة من المنظمات غير الحكومية القبرصية يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جرى تنظيم فعاليات مختلفة لتسهيل الحوار بشأن القضايا المتعلقة بالمحادثات. وكان افتتاح جمعية الحوار والأبحاث في مجال التاريخ لـ ''دار التعاون'' في المنطقة العازلة حدثاً بارزاً؛ حيث سيقوم هذا المرفق بتوفير فضاء للتثقيف والحوار والأبحاث بين الطائفتين. وفي إطار مشروع الترابط الاقتصادي، أطلقت الغرفة التجارية والصناعية لقبرص والغرفة التجارية القبرصية التركية أول تقرير مشترك حول المستويات الحالية للترابط الاقتصادي بين الطائفتين. وقد أكدت النتائج التي توصلتا إليها أن التسوية ستعود بمنافع اقتصادية على الطائفتين. وقدم الفريق الاستشاري المعني بالمسائل الجنسانية للزعيمين توصيات بشأن قضايا المساواة بين الجنسين المتعلقة بالملكية والمواطنة، بالإضافة إلى تقرير سابق بشأن الحوكمة. وقد أرسلت إليَّ المجموعات الشبابية التابعة للحزبين السياسيين البارزين في الجانبين رسالة مشتركة، تطلب مني تشجيع القادة على التوصل إلى حل في الحال. وأكرر دعوتي إلى السيد كريستوفياس والسيد إروغلو لإشراك المجتمع المدني في مهمة التوصل إلى تسوية شاملة، ومراعاة هذه الجهود وجهود المجتمع المدني المهمة الأخرى للمساهمة في عملية السلام.

١٧ - وفي ما يتعلق بالتقييم الموسع لوجود الأمم المتحدة في قبرص الذي أعلنتُه في تقارير سابقة، لا تزال المناقشات الداخلية مستمرة بشأن النطاق المحتمل لمثل هذه العملية وتوقيتها.

رابعاً - اجتماع ٧ تموز/يوليه

١٨ - في ٧ تموز/يوليه، التقيت بالزعيمين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وأوضحتُ خيبة أملي لعدم إحراز أي تقدم. ولاحظتُ أنه رغم مواظبة الجانبين على العمل منذ اجتماعنا في كانون الثاني/يناير، فهما لم يتطرقا إلى مجالات هامة في المفاوضات رغم وجود اتفاق مسبق للتركيز على حل القضايا الأساسية. وأشرت إلى أن وتيرة المفاوضات قد تباطأت بشكل مفرط. وشدَّدتُ على أهمية تركيز الزعيمين جهودهما للتوصل إلى اتفاق عام بدلاً من الخوض في تفاصيل مشاكل بعينها، وقلت إن منهجية المفاوضات بحاجة إلى تحسين.

وطلبتُ من الزعيمين أن يركزا في المفاوضات على إيجاد حل للقضايا الأساسية الصعبة، وأن يضعا جانباً كل المسائل الأخرى.

١٩ - وبالرغم من تقييمي غير المتحمس، فقد عُقد الاجتماع في جو بنّاء وإيجابي. وأقر الجانبان بالصعوبات. واستطلعا مواقفهما في جميع فصول المفاوضات وطرحا مقترحات تقرب بين الطرفين في مجموعة من المجالات. وقد ساعدت هذه العملية على تقديم مزيد من الشرح وفي بعض الحالات توضيح مواقف الجانبين على صعيد فصول التفاوض المختلفة. والأهم من ذلك، أن الاجتماع ساهم بشكل كبير في رسم طريق للمضي قدماً، ونجح بالتالي في أن يصبح أكثر من مجرد تقييم للعملية.

٢٠ - وقد تمكنتُ، مع الزعيمين، من التعرف على بعض العقبات التي تحول دون التوصل إلى تسوية شاملة حتى الآن. واتفقنا على ضرورة تسريع وتيرة المحادثات بشكل كبير، والانتقال إلى مفاوضات مكثفة، والتركيز على القضايا الأساسية. وفي هذا الصدد، قَبِل الزعيمان توصيتي بإجراء مفاوضات يومين كاملين كل أسبوع. واتفقنا أيضاً على تعزيز مشاركة الأمم المتحدة، دون المساس بالمبدأ المحوري لعملية قبرصية في قيادتها وملكيتها.

٢١ - وقد قبل الزعيمان أيضاً دعوتي للاجتماع مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك، وفي ذلك الوقت أتوقع أنهما سيتمكنان من الإبلاغ عن تقارب في وجهات النظر في جميع القضايا الأساسية. ومن شأن هذا أن يعجِّل في إنهاء مفاوضات قبرص ويسمح لي بتقديم تقرير إيجابي لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وسيمهد ذلك أيضاً الطريق لعملي مع الأطراف من أجل الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي نهائي. وقد أوضح الزعيمان أنهما سيسعيان نحو التوصل إلى حل شامل بأسرع وقت ممكن.

٢٢ - وأقر الزعيمان أيضاً بضرورة البدء في حشد الدعم لاتفاق شامل من أجل تجديد الأمل بالتوصل إلى حل وإذكاء الحماسة إزاءه في جميع أنحاء الجزيرة. ويشمل ذلك مهمة حاسمة هي إعداد كل منهما لطائفته، بحيث تقبل الطائفتان الحلول التوفيقية المطلوبة من أجل التسوية وإمكانية العيش معاً في قبرص موحدة.

خامساً - ملاحظات

٢٣ - يسعدني أن الزعيمين وافقا على تكثيف المفاوضات وتحسين منهجية المحادثات ومضاعفة جهودهما للوصول إلى تقارب في وجهات النظر في جميع القضايا الأساسية. وسيزيد ذلك من احتمالات التوصل إلى اتفاق. ومن أجل تسريع وتيرة العمل وتحقيق نتائج ملموسة، يجب على الطرفين المشاركة في عمليات تفاوض أكثر دينامية والانتقال الصريح إلى

المرحلة المقبلة من المفاوضات. وتقتضي هذه المرحلة الجديدة اتباع نهج شامل في جميع القضايا الأساسية وإجراء تنازلات موضوعية ضمن الفصول وفيما بينها.

٢٤ - ولكي تنشط العملية وترسخ ويكتب لها النجاح، يجب توفر عناصر أخرى أيضاً. فعلى الطرفين أن يعملا بشكل واضح ضمن معايير الحل المتفق عليها، وأن يعملا للوصول إلى هدف مشترك يتقاسمه الطرفان في إطار تلك المعايير. ويجب على الزعيمين أن يكفا عن لعبة تبادل اللوم ويركز كل منهما على ما يمكن بذله من جهد إضافي لتمهيد الطريق نحو الحل. وكما قلت وكررت في مناسبات مختلفة، وكما ذكر مجلس الأمن مؤخراً في قراره ١٩٨٦ (٢٠١١)، فعلى الطرفين أن يمتنعا عن النقد السلبي للعملية أو لبعضهما بعضاً، وأن يعملا على حشد الدعم للتوصل إلى اتفاق تسوية. وأخيراً، فالطرفان بحاجة ماسة للمحافظة على سلامة المحادثات وسريتها وذلك بإيقاف التسريبات عن المواقف وغيرها من المعلومات الحساسة.

سادساً - استنتاجات

٢٥ - يكمن مفتاح الحل لقضية قبرص في عمل الجانبين بإرادة سياسية وعزم للوصول إلى نفس الأهداف الواضحة المشتركة، بحيث تكون نتيجتها النهائية هي توحيد قبرص. ولإعادة توحيد قبرص لا بد من وجود اتحاد فيدرالي يضم منطقتين وطائفتين، ويكون الجزءان المكونان له على قدم المساواة، ويخضعان لسيادة وحيدة وتكون لهما شخصية دولية واحدة، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢٦ - وكان من دواعي سروري رؤية الالتزام الواضح من الجانبين في جنيف وأن الزعيمين التزما بالسعي نحو الوصول إلى تقريب وجهات النظر في جميع القضايا الجوهرية بحلول موعد اجتماعنا المقبل في تشرين الأول/أكتوبر. ويحدوني الأمل في أن أتمكن في وقت لاحق من إبلاغ مجلس الأمن لما يحققانه من إنجازات، وبإمكانية بدء مناقشة عقد مؤتمر متعدد الأطراف لإتمام الجوانب الدولية من الاتفاق، شريطة أن يكونا عندئذ قد أحرزا التقدم اللازم.

٢٧ - وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ستكون المفاوضات الحالية قد استمرت لأكثر من ثلاث سنوات. ومن المفهوم تماماً أن الوقت ليس في مصلحة الحل إطلاقاً، وقد ثبت ذلك بوضوح من الاستطلاعات المتوالية لآراء المواطنين في قبرص. وتستحق طائفتا القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك أن يُقدَّم لهما في أسرع وقت ممكن اقتراح تسوية تتوفر لها مقومات الاستمرار وتعود بالنفع على الجانبين. ويجب على الزعيمين أن يرقيا إلى مستوى الحدث.